كلية : التربية القائم

القسم او الفرع :اللغة العربية

المرحلة: الثانية

أستاذ المادة : م.م.هيام عبدالله حرج

اسم المادة باللغة العربية :النحو

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Grammar

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: التعليق والإلغاء في ظن وأخواتها

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : Suspension and Abrogation in the Verbs of (Assumption (Ẓanna and Its Sisters

التعليق والإلغاء

قال ابن مالك:

وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم ولغير الماض من سواهما اجعل كل ماله زكن

تقدم أن هذه الأفعال قسمان أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ما عدا (هب وتعلم) فيستعمل منها الماضي نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضي وهو المضارع نحو أظن زيدا قائما والأمر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فأبوه هو المفعول الأول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثاني والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وغير المتصرف: اثنان وهما (هب) و(تعلم) بمعنى اعلم فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر كقوله:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها**** فبالغ بلطف في التحيل والمكر

وقوله:

فقلت أجرني أبا مالك *****وإلا فهبني امرأ هالكا

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء فالتعليق: هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو: ظننت لزيد قائم فقولك: لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ولكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ .

والإلغاء : هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها

وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء وكذلك أفعال التحويل نحو(صير) وأخواتها .

******

وجوز الإلغاء لا في الابتدا***** وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا

في موهم إلغاء ما تقدما***** والتزم التعليق قبل نفي ما

وإن و لا لام ابتداء أو قسم،**** كذا والاستفهام ذا له انحتم

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء كما إذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم أو آخرا نحو زيد قائم ظننت وإذا توسطت فقيل الإعمال والإلغاء سيان وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الإعمال فتقول ظننت زيدا قائما فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن كقوله:

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ***** وما إخال لدينا منك تنويل

فالتقدير وما إخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقي ***** أني وجدت ملاك الشيمة الأدب

التقدير أني وجدت لملاك الشيمة الأدب فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء

وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: ((وجوز الإلغاء)) لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق إذا

وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو إن النافية نحو علمت إن زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى وتظنون إن لبثتم إلاقليلا وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على مابعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذفت ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لأنك لو حذفت المعلق وهو إن لم يتسلط تظنون على لبثتم إذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أو لام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد من النحويين من المعلقات أو الاستفهام وله صور ثلاث : الأولى: أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك . الثانية: أن يكون مضافا إلى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك . الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو.